



**USAID**  
FROM THE AMERICAN PEOPLE

AMIDEAST  
امديست

IMTI

sciences  
**Po**  
Beyrouth

المعهد  
معهد باسل فليحان  
الماليزي  
الجمهورية اللبنانية  
وزارة الماليزي  
MINISTRE DES FINANCES  
INSTITUT DES FINANCES  
INSTITUT BASHI, FLEIHAN

# ورشة العمل التدريبية حول: ” تعزيز قدرة المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة في لبنان“

الجلسة الثالثة: تعزيز قدرة المجتمع المدني في التأثير  
في الموازنة العامة

جان ديب الحاج

# مدخل: مقارنة تحليل الموازنة العامة

يتم استخدام بعض المعايير والمؤشرات الدولية لتحليل الموازنة، منها على سبيل المثال :

- مؤشر الانفاق الاجتماعي (مجموع انفاق وزارات التربية والتعليم العالي والصحة والشؤون الاجتماعية)
- مؤشر التحويلات الاجتماعية (مساهمات ومساعدات لهيئات لا تتوخى الربح وعطاءات لجهات خاصة ومساعدات لغير القطاع العام ومنح للطلاب)
- المؤشر الاجتماعي الاقتصادي (الانفاق الاجتماعي + انفاق استثماري + الرصيد الاجمالي)
- مؤشر التأثير الاقتصادي الكلي للموازنة (نمو اجمالي الناتج المحلي، تغير الحد الأدنى للاجور، تغير اجمالي الدين العام)

# بعض الملاحظات الضرورية حول المقاربة المذكورة

- بالنسبة الى المجتمع المدني ،المؤشرات المذكورة قد لا تعطي صورة واضحة وتفصيلية (بسبب طريقة احتسابها والمبالغ التي يتم تضمينها)
- هناك ضرورة لوجود معايير تقيس تأثير المجتمع المدني في الموازنة العامة، ولذلك على المجتمع المدني ان يسعى الى بلورة بعض هذه المؤشرات لكي يتمكن من تقييم هذا التأثير(مثلا: ما هي المبالغ التي استطاع تعديلها والنسب المئوية لها، ما هي الامور التي تم تبنيها في الموازنة العامة من اقتراحات المجتمع المدني)

# كيف يمكن تعزيز قدرة المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة؟

إنطلاقاً من الاشكاليات التي تحدّ من تأثير المجتمع المدني على الموازنة العامة والتي برزت في الاستطلاع الذي أجرته المؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، وانطلاقاً من الأسباب التي تمّ عرضها في الجلسة السابقة والتي تحد من تأثير المجتمع المدني على الموازنة العامة،

يمكن العمل على تعزيز قدرة المجتمع المدني في التأثير في الموازنة العامة عبر المحاور التالية:

## 1- المحور التشريعي

- اقتراح وضع مشروع جديد في شأن إعداد الموازنة وإقرارها يتضمن على سبيل المثال أحكاماً إلزامية لكل من السلطتين التنفيذية والتشريعية حول تحديد مهلة إقرار الموازنة قبل بدء السنة المالية، وكذلك اعتماد اليات تشاورية مع المجتمع المدني؛
- تعديل قانون ديوان المحاسبة بحيث يلزم وضع تقرير عن كيفية تنفيذ الموازنة على أن يرفق هذا التقرير بصورة إجبارية مع مشروع قطع الحساب ويقدم إلى مجلس النواب؛
- توضيح وتفسير بعض البنود والفقرات المرتبطة بالجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني (مثلاً: البند 14 فقرات 2 و 4 مساهمات، مساعدات، عطاءات)

## 2- محور تحديد أولويات الموازنة

- السعي الى إنشاء شبكات او تحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني التي لديها مصالح مشتركة للتأثير في أولويات الموازنة؛
- تشكيل فرق عمل قطاعية تقوم بتحليل الموازنة وتقديم اقتراحات محددة مبنية على دراسات ميدانية (Evidence based research)؛
- تشكيل مجموعة عمل وطنية من ناشطين من مختلف قطاعات المجتمع المدني وخبراء لاجراء درس وتقييم كلي (ماكروي) لمشروع الموازنة العامة وبلورة مؤشرات ومعايير لقياس مدى تأثير المجتمع المدني في الموازنة؛
- السعي الى الوصول الى موقف مشترك من المجتمع المدني تجاه مشروع الموازنة والعمل على نشر هذا الموقف والضغط باتجاه تبنيه من مختلف الفرقاء المعنيين (وزارة المالية، مجلس الوزراء، مجلس النواب، الرأي العام )
- القيام باستطلاعات رأي حول اولويات الموازنة العامة كما يراها المواطنين.

### 3- محور الوصول الى المعلومات

- توفير قاعدة معلومات حول الموازنة العامة يمكن أن تعتمد الجمعيات عليها للقيام بدراسات تنطلق من المرحلة الراهنة إلى الأهداف المرجوة؛
- توفير المعلومات المبسّطة والواضحة عن الموازنة العامة والتي تشمل التفاصيل التي يحتاج إليها المجتمع المدني؛
- تزويد المجتمع المدني بالمساعدة التقنية اللازمة للوصول الى المعلومات وتحليلها.

## 4- محور بناء القدرات للإتصال والتواصل

### وبناء التحالفات

- تشكيل وتدريب نواة من المتخصصين في الموازنة العامة في الجمعيات تتولى توعية و تثقيف المجتمعات المحلية حول الموضوع؛
- تفعيل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يختص بالسياسات والاولويات القطاعية وتحفيز المجتمع المدني على المشاركة الفاعلة في هذه العملية؛
- السعي الى بناء شراكة مع وسائل الاعلام من اجل تسهيل اطلاع الرأي العام على مواقف المجتمع المدني من الموازنة العامة .